

الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة

(دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي)

Legal Protection of Volunteers in the United Arab Emirates (A Comparative Analytical Study in Light of Federal Legislation and Local Regulations in the Emirates of Dubai and Abu Dhabi)

الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي

عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة

وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة

ملخص:

يتناول هذا البحث الإطار القانوني المنظم للعمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مع التركيز على الحماية التي يقرها التشريع للمتطوع في مواجهة المخاطر التي قد تنشأ أثناء ممارسة النشاط التطوعي، وعلى توزيع المسؤولية القانونية بين المتطوع والجهة المنظمة أو المستفيدة من العمل التطوعي. وقد شهدت دولة الإمارات تطوراً تشريعياً وتنظيمياً ملحوظاً في هذا المجال، تمثل في صدور القانون الاتحادي رقم (13) لسنة 2018 في شأن العمل التطوعي ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (70) لسنة 2020 إلى جانب تنظيمات محلية أكثر تفصيلاً، في مقدمتها قانون دبي رقم (5) لسنة 2018 بشأن تنظيم العمل التطوعي ولائحته التنفيذية، وسياسة العمل التطوعي في إمارة أبوظبي بصيغتها المحدثة.

تنطلق الدراسة من إشكالية رئيسية مؤداها أن تشجيع التطوع لا يتحقق فقط بإتاحة الفرص التطوعية وتنظيم إجراءات التسجيل والترخيص، وإنما يتطلب كذلك بناء منظومة قانونية واضحة تحدد المركز القانوني للمتطوع، وتبين حقوقه والتزاماته، وتوفر له مستوى مناسباً من التدريب والسلامة والتأمين، وتحدد على نحو دقيق متى يسأل شخصياً عن الضرر ومتى تتحمل الجهة المنظمة المسؤولية. وتكتسب هذه المسائل أهمية عملية خاصة في التطوع التخصصي والطبي والميداني والتطوع في الأزمات والفعاليات الكبرى.

وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع مقارنة داخلية بين التنظيم الاتحادي وتنظيم دبي وسياسة أبوظبي، إضافة إلى مقارنة محدودة مع قانون حماية المتطوعين الأمريكي لسنة 1997 وبعض المبادئ البريطانية. وتخلص الدراسة إلى أن المنظومة الإماراتية توفر أساساً متقدماً لحماية المتطوع، إلا أن وضوح قواعد المسؤولية والتأمين وتسوية المنازعات لا يزال متفاوتاً بين المستوى الاتحادي والمستوى المحلي. وتقترح الدراسة تطوير قواعد اتحادية أكثر تفصيلاً في شأن التأمين الإلزامي بحسب درجة الخطر، وتحديد معيار الخطأ الجسيم، وتوحيد الحد الأدنى لمحتوى اتفاق التطوع، ووضع آلية موحدة لتسوية المنازعات الناشئة عن العمل التطوعي.

الكلمات المفتاحية: العمل التطوعي؛ الحماية القانونية للمتطوع؛ المسؤولية المدنية؛ التأمين؛ القانون الاتحادي رقم 13 لسنة 2018؛ دولة الإمارات العربية المتحدة.

Abstract

This study examines the legal framework governing volunteer work in the United Arab Emirates, with particular emphasis on the protection afforded to volunteers against risks arising during volunteer activities and on the allocation of legal liability between volunteers and organizing entities. It analyzes Federal Law No. 13 of 2018 on Volunteer Work and Cabinet Resolution No. 70 of 2020, together with Dubai Law No. 5 of 2018 and Abu Dhabi's updated volunteering policy. The study

adopts a descriptive and analytical approach, supplemented by a limited comparative perspective with the U.S. Volunteer Protection Act of 1997 and selected UK principles. It argues that the UAE has established an advanced regulatory foundation, but that the degree of specificity concerning insurance, third-party liability, exemptions from liability, and dispute settlement differs between federal and local frameworks. It recommends a more uniform federal minimum standard for volunteer protection, risk-based insurance, clearer liability thresholds, standardized volunteer agreements, and accessible mechanisms for resolving volunteer-related disputes.

Keywords: Volunteer Work; Legal Protection of Volunteers; Civil Liability; Insurance; Federal Law No. 13 of 2018; United Arab Emirates.

مقدمة

يُعد العمل التطوعي أحد أهم صور المشاركة المجتمعية، إذ يسمح للأفراد بتقديم الوقت أو الجهد أو الخبرة لخدمة الغير والمصلحة العامة دون مقابل مادي أو وظيفي. وقد تطورت النظرة القانونية إلى التطوع بصورة واضحة؛ فلم يعد يُنظر إليه باعتباره نشاطاً اجتماعياً عفوياً خارج دائرة التنظيم، بل أصبح في كثير من الأنظمة القانونية نشاطاً مؤسسياً تحكمه قواعد التسجيل والترخيص والسلامة والمسؤولية والتأمين وحماية البيانات.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، تزامن توسع المبادرات التطوعية مع بناء إطار تشريعي وتنظيمي متكامل نسبياً. فقد صدر القانون الاتحادي رقم 13 (لسنة 2018 في شأن العمل التطوعي، ثم صدرت لائحته التنفيذية بقرار مجلس الوزراء رقم 70) لسنة 2020. وعلى المستوى المحلي، أصدر المشرع في إمارة دبي القانون رقم 5 (لسنة 2018 بشأن تنظيم العمل التطوعي، وأتبعه بالقرار الإداري رقم 5) (لسنة 2019 بإصدار اللائحة التنفيذية. كما تبنت إمارة أبوظبي سياسة متخصصة لتنظيم العمل التطوعي، وتطورت هذه السياسة وصولاً إلى نسخة محدثة تعزز الأدوار والمسؤوليات ومتطلبات البيئة الآمنة.

وتكشف هذه التطورات عن توجه تشريعي يقوم على مبدأين، متلازمين: الأول هو تشجيع المشاركة المجتمعية وتيسير التطوع والثاني هو إخضاع النشاط التطوعي لضوابط تحمي المتطوع والمستفيد والجهة المنظمة والغير. غير أن تحقيق التوازن بين هذين المبدأين يثير مسائل قانونية دقيقة، من أبرزها الطبيعة القانونية لاتفاق التطوع، وحدود التزام الجهة المنظمة بسلامة المتطوع ونطاق التغطية التأمينية، ومسؤولية المتطوع عن الخطأ، ومسؤولية الجهة المنظمة تجاه الغير، وأثر تجاوز المتطوع حدود التدريب أو التكليف.

وتزداد أهمية البحث في هذه المسائل مع اتساع مجالات التطوع التخصصي. فالمتطوع قد يعمل في المجال الصحي أو القانوني أو الاجتماعي أو التقني أو في إدارة الأزمات والفعاليات، وقد يتعامل مع أطفال أو كبار سن أو أشخاص من أصحاب الهمم أو بيانات شخصية أو معلومات سرية. ومن ثم فإن الإطار القانوني يجب ألا يكتفي بتشجيع التطوع من حيث المبدأ، بل ينبغي أن يحدد واجبات الوقاية والتدريب والإشراف والتأمين والسرية ومساءلة الأطراف عند وقوع الضرر.

أولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في بيان مدى كفاية الإطار القانوني الإماراتي الحالي في توفير حماية متوازنة للمتطوع، وفي تحديد المسؤولية القانونية الناشئة عن العمل التطوعي بصورة واضحة ومتكاملة. فعلى الرغم من أن القانون الاتحادي وضع قواعد عامة لتنظيم التطوع، فإن التنظيم المحلي في دبي تضمن نصوصاً أكثر صراحة في مسائل التأمين والإعفاء من المسؤولية ومسؤولية الجهة المنظمة تجاه الغير. كما تبنت أبوظبي سياسة تنظيمية تركز على البيئة الآمنة والتدريب والخصوصية والترخيص. ومن هنا يثور التساؤل حول مدى اتساق هذه المستويات التنظيمية، وما إذا كان من الأفضل تطوير حد أدنى اتحادي أكثر تفصيلاً للحماية والمسؤولية.

ثانياً: أسئلة البحث

- ما المقصود بالعمل التطوعي والمتطوع في التشريع الإماراتي، وما الطبيعة القانونية للعلاقة بين المتطوع والجهة المنظمة؟
- ما أهم صور الحماية التي يوفرها التشريع الإماراتي للمتطوع، وبخاصة في مجالات السلامة والتدريب والتأمين والخصوصية؟
- ما حدود المسؤولية المدنية أو الجزائية للمتطوع عند وقوع ضرر أثناء تنفيذ العمل التطوعي؟
- متى تنتقل المسؤولية إلى الجهة المنظمة أو الجهة المتطوع لديها تجاه المتطوع أو الغير؟
- ما أوجه الاختلاف بين الإطار الاتحادي وتنظيم دبي وسياسة أبوظبي، وهل تكشف هذه الاختلافات عن حاجة إلى مزيد من التوحيد التشريعي؟
- ما الدروس التي يمكن الاستفادة منها من بعض النماذج المقارنة دون الإخلال بخصوصية النظام القانوني الإماراتي؟

ثالثاً: أهمية البحث

تنبع الأهمية العلمية للبحث من محدودية الدراسات القانونية المتخصصة - في حدود ما أمكن الوصول إليه من خلال البحث الإلكتروني في المصادر المتاحة - التي تعالج بصورة مركزية الحماية القانونية للمتطوع ومسؤوليته في دولة الإمارات. وقد وجدت دراسات تناول سياسات التطوع والعمل الإنساني وأثرها في التنمية المستدامة، إلا أن زاوية المسؤولية القانونية والتأمين والإعفاء من المسؤولية ما تزال تستحق دراسة مستقلة. أما الأهمية العملية فتتصل بحاجة الجهات الحكومية والخاصة ومؤسسات النفع العام إلى قواعد واضحة عند تصميم الفرص التطوعية، وصياغة الاتفاقات، وإدارة المخاطر، والتعامل مع الحوادث والمطالبات.

رابعاً: أهداف البحث

- تحديد المركز القانوني للمتطوع في التشريع الإماراتي.
- تحليل حقوق المتطوع والتزامات الجهة المنظمة للعمل التطوعي.
- بيان نطاق الإعفاء من المسؤولية وشروطه في تنظيم دبي.
- تحليل مسؤولية الجهة المنظمة تجاه الغير والتزاماتها تجاه سلامة المتطوع.
- مقارنة المستوى الاتحادي بالمستويات المحلية واستخلاص مواطن القوة والفجوات.
- اقتراح توصيات تشريعية وتنظيمية قابلة للتطبيق.

خامساً: منهج البحث وحدوده

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة وتحليلها في ضوء المبادئ العامة للمسؤولية. كما يستخدم المقارنة الداخلية بين التشريع الاتحادي وتنظيم دبي وسياسة أبوظبي، مع مقارنة خارجية محدودة بالقانون الأمريكي لحماية المتطوعين وبعض المبادئ البريطانية ذات الصلة بالمركز القانوني للمتطوع والتأمين. ولا تهدف المقارنة إلى استنساخ حلول أجنبية، بل إلى اختبار مدى اكتمال الحل الإماراتي وتحديد البدائل الممكنة.

سادساً: الدراسات السابقة والفجوة البحثية

من الدراسات ذات الصلة دراسة منى جواد سلمان المنشورة في المجلة العربية للإدارة عام 2023 بعنوان «تحليل سياسة التطوع والعمل الإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة ودوره في تعزيز التنمية المستدامة». ركزت الدراسة على تحليل السياسة العامة والتشريعات والاستراتيجيات ودورها في تعزيز التنمية المستدامة، وانتهت إلى أهمية توفير تشريعات واضحة تضمن حقوق الأطراف ذات الصلة بالعمل التطوعي. وتفيد هذه الدراسة في تأكيد الصلة بين تطور السياسة العامة والحاجة إلى الحماية القانونية، إلا أنها لا تركز بصورة تفصيلية على المسؤولية المدنية للمتطوع أو توزيع المسؤولية بينه وبين الجهة المنظمة. كما يوفر برنامج تطوعي الأمم المتحدة بوابة معرفية تجمع التشريعات والسياسات المتعلقة بالتطوع في عدد كبير من الدول، وتؤكد أن قوانين التطوع تؤدي عادة وظائف أساسية، من بينها تمييز التطوع عن العمل المأجور، وتحديد حقوق والتزامات المتطوع وإزالة العقوبات القانونية أمام التطوع، وإنشاء ترتيبات مؤسسية داعمة. وتدعم هذه المبادئ الاتجاه الذي يتبناه البحث في اعتبار الحماية القانونية جزءاً جوهرياً من بنية تشريع التطوع وليس مسألة ثانوية.

وفي حدود البحث الإلكتروني الذي أُجري لإعداد هذا البحث، لم يظهر بحث إماراتي محكم يحمل بصورة مباشرة موضوع «الحماية القانونية للمتطوع والمسؤولية الناشئة عن العمل التطوعي» بوصفه موضوعه المركزي. ولذلك تتمثل الفجوة المقترحة في الانتقال من دراسة سياسة التطوع بوجه عام إلى دراسة البنية القانونية للحماية والمسؤولية والتأمين وتسوية المنازعات، مع مقارنة مستويات التنظيم داخل الدولة.

المبحث الأول: الإطار القانوني للعمل التطوعي في دولة الإمارات

المطلب الأول: مفهوم العمل التطوعي وطبيعته القانونية

عرّف القانون الاتحادي رقم 13 (لسنة 2018) العمل التطوعي بأنه نشاط فردي أو جماعي، من دون مقابل مادي أو وظيفي، يهدف إلى تحقيق منفعة للغير. كما عرّف المتطوع بأنه كل شخص طوعي أو اعتباري مسجل يمارس عملاً تطوعياً دون مقابل مادي أو وظيفي. ويكشف التعريف عن ثلاثة عناصر أساسية: إرادة المشاركة، انعدام المقابل المادي أو الوظيفي، واتجاه النشاط نحو منفعة الغير.

ومن الناحية القانونية، يميز هذا التعريف التطوع عن عقد العمل، لأن الغرض الأصلي من العلاقة ليس أداء العمل لقاء أجر. غير أن انتفاء صفة العامل لا يعني غياب الرابطة القانونية بين المتطوع والجهة المنظمة، التشريع يتطلب في كثير من الحالات التسجيل والترخيص والالتزام بميثاق العمل التطوعي، كما أن تنظيم دبي يذهب أبعد من ذلك من خلال «اتفاق التطوع» الذي يحدد موضوع العمل ومدته وساعاته والمخاطر والتكاليف والالتزامات والتدابير المتخذة عند الإخلال.

وعليه يمكن وصف علاقة التطوع بأنها رابطة قانونية ذات طبيعة خاصة. فهي ليست عقد عمل، ولا ينبغي مساواتها به من حيث الأجر والامتيازات الوظيفية، لكنها في الوقت ذاته ليست مجرد علاقة مجاملة أو تبرع معنوي خالية من الآثار القانونية. فالتسجيل والاتفاق والتدريب والتأمين والسرية والإشراف كلها عناصر تنشئ التزامات متبادلة يمكن أن يترتب على الإخلال بها مسؤولية.

المطلب الثاني: نطاق التنظيم الاتحادي

يشكل القانون الاتحادي رقم 13 (لسنة 2018) الأساس العام للعمل التطوعي في الدولة. ويظهر من بنائه أن المشرع سعى إلى تنظيم التسجيل والترخيص وشروط المتطوع الطبيعي والشخص الاعتباري والزائر والفرق التطوعية والجهات المنظمة. كما ربط تنظيم الفرص التطوعية بالجهات المختصة، ووضع أساساً لميثاق العمل التطوعي ولل سجل الذي يربط الوزارة والسلطات المختصة والجهات المنظمة.

وتفصل اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 70 (لسنة 2020) بعض الجوانب الإجرائية والتنظيمية وتضع مفاهيم للمتطوع الطبيعي والاعتباري والزائر والفرص التطوعية وميثاق العمل التطوعي وتكتسب اللائحة أهمية خاصة لأنها تنقل التنظيم من المبادئ العامة إلى آليات التطبيق والتسجيل والتعامل مع الفرص والفرق التطوعية.

ويحسب للتنظيم الاتحادي أنه يوفر مظلة واحدة للعمل التطوعي في الدولة، ويساعد على منع التحول غير المنضبط للعمل غير المجور إلى نشاط يلتبس بعلاقة العمل أو يُستغل بصورة تخل بحقوق الأفراد. ومع ذلك، فإن قواعد الحماية المدنية والتأمين وتوزيع المسؤولية يمكن أن تكون أكثر تفصيلاً في النص الاتحادي، وهو ما يظهر بصورة أوضح عند مقارنته بقانون دبي.

المطلب الثالث: تنظيم دبي

يتسم قانون دبي رقم 5 (لسنة 2018) بدرجة عالية من التفصيل في الحقوق والالتزامات والحماية. فقد ألزم الجهة المتطوع لديها بتحديد فئات المتطوعين ونوعية الأنشطة الملائمة لقدراتهم، وتدريبهم، وتوفير المعدات والمعلومات اللازمة، وتوفير تغطية تأمينية ضد الإصابات والعدوى والمسؤولية المدنية تجاه الغير في الأعمال التي تحددها هيئة تنمية المجتمع. كما ألزمها باتخاذ إجراءات الوقاية والسلامة والإشراف على المتطوعين.

كما يتطلب قانون دبي اتفاق تطوع يحدد بصورة واضحة موضوع العمل وطرق أدائه ومدته وساعاته، واسترداد التكاليف، وطبيعة المخاطر ووسائل الحماية، والتزامات المتطوع، والتدابير التي يمكن اتخاذها عند الإخلال. وتكشف هذه العناصر عن فلسفة تشريعية وقائية؛ فبدلاً من انتظار وقوع الضرر ثم البحث عن المسؤول، يلزم القانون الأطراف بتحديد المخاطر والواجبات مسبقاً. والأهم أن القانون خصص نصاً مستقلاً للإعفاء من المسؤولية وآخر لمسؤولية الجهة المنظمة تجاه الغير. وهو اتجاه بالغ الأهمية في مجال العمل التطوعي، لأنه يعالج أحد أهم أسباب التردد في التطوع، وهو الخوف من التعرض لمطالبات قانونية نتيجة عمل تم أدائه بحسن نية لخدمة المجتمع.

المطلب الرابع: سياسة أبطوي

اعتمدت إمارة أبطوي سياسة لتنظيم العمل التطوعي في ضوء القانون الاتحادي ولائحته التنفيذية. وتؤكد النسخة المحدثه من السياسة على إنشاء بيئة تطوعية فعالة، ونشر الوعي، وتعزيز التطوع التخصصي والخدمي، وتمكين القطاع بالتكنولوجيا، ووضع ضوابط تشجع المتطوعين وتحميهم. ومن ركائزها الأساسية تأسيس بيئة آمنة للتطوع تتضمن التدريب المناسب، وتوفير المعلومات وحماية الصحة والسلامة المهنية، والمحافظة على الخصوصية والسرية.

كما تربط أبطوي ممارسة العمل التطوعي بنظام ترخيص وتنظيم للفرق والجهات التي تستعين بالمتطوعين، وتوفر إطاراً مؤسسياً لتسجيل الساعات والفرص. ويظهر هذا النموذج أن الحماية لا تتحقق فقط بالنصوص المتعلقة بالتعويض، بل تبدأ من جودة الحوكمة: تسجيل الجهة، تعريف، وضوح الفرصة، الإشراف، التوثيق، التدريب، وحفظ البيانات.

المبحث الثاني: صور الحماية القانونية للمتطوع

المطلب الأول: الحماية من المخاطر وواجب السلامة

تبدأ الحماية القانونية للمتطوع من مبدأ ملاءمة العمل لقدراته ومؤهلته وحالته الصحية. فتكليف متطوع بعمل يتجاوز مؤهلاته أو تدريبه قد يحوله من عنصر دعم للمجتمع إلى مصدر خطر على نفسه وعلى المستفيدين. ولهذا يربط تنظيم دبي بين طبيعة النشاط وبين قدرات المتطوع، كما يشترط في الأعمال التخصصية استيفاء التراخيص المهنية والمتطلبات الفنية ذات الصلة. ويتربط على واجب السلامة التزام الجهة المنظمة بإجراء تقييم للمخاطر قبل تنفيذ الفرصة التطوعية، وتحديد المخاطر المتوقعة ووضع تعليمات واضحة للاستجابة للحوادث، وتوفير معدات الوقاية عند الحاجة. وفي الأنشطة ذات الطبيعة الصحية أو الميدانية أو التقنية أو المرتبطة بالأطفال أو الفئات الضعيفة، ينبغي أن يكون تقييم المخاطر أكثر دقة وأن يتضمن التحقق من الخبرة والاختصاص ونطاق الصلاحية.

ومن منظور المسؤولية المدنية، يمكن اعتبار واجب السلامة التزاماً تنظيمياً أصيلاً، وليس مجرد التزام أدبي. فإذا كان الضرر نتيجة تقصير الجهة في التدريب أو توفير المعدات أو الإفصاح عن الخطر أو الإشراف، فإن نسبة الخطأ إلى الجهة تصبح أقوى. أما إذا وفرت الجهة التدريب والمعدات والتعليمات ثم خالفها المتطوع بوضوح، فقد تتغير حدود توزيع المسؤولية بحسب طبيعة الخطأ والضرر.

المطلب الثاني: التدريب والإشراف

التدريب ليس ميزة إضافية، بل عنصر أساسي في الحماية. وقد ربط قانون دبي الإعفاء من المسؤولية بحصول المتطوع على تدريب مناسب وعدم تجاوزه نطاق هذا التدريب. وهذه الصياغة تحقق مقصدين: حماية المتطوع حسن النية، ودفع الجهة المنظمة إلى الاستثمار في التدريب والتوثيق. فكلما كان وصف المهمة والتدريب وحدود الصلاحية أوضح، أمكن تحديد المسؤولية بصورة أكثر عدلاً عند وقوع الحادث.

ويجب ألا يقتصر التدريب على الجانب الفني، بل يشمل قواعد السلوك والخصوصية والسرية والتعامل مع المستفيدين وآلية الإبلاغ عن المخاطر أو الانتهاكات. كما أن الإشراف المتدرج وفق مستوى الخطورة يعد من أفضل وسائل الوقاية؛ فالمتطوع الجديد في نشاط حساس يحتاج إلى إشراف أكبر من متطوع متخصص ذي خبرة طويلة.

المطلب الثالث: التأمين والتعويض

يعد التأمين من أهم أدوات الحماية القانونية العملية. وقد ألزم قانون دبي الجهة المتطوع لديها بتوفير تغطية تأمينية ضد الإصابات والعدوى والمسؤولية المدنية تجاه الغير في الأعمال التي تحددها الجهة المختصة. ويتميز هذا النهج بأنه لا يكتفي بإقرار حق نظري في التعويض، بل يوفر آلية مالية لنقل الخطر وإدارته.

ومع ذلك، يثير التطبيق عدة أسئلة: هل ينبغي أن يكون التأمين إلزامياً في جميع صور التطوع أم في الأنشطة عالية الخطورة فقط؟ ما الحد الأدنى للتغطية؟ هل تشمل الوثيقة الخطأ غير العمدي للمتطوع؟ وما العلاقة بين التأمين ومسؤولية الجهة المنظمة؟ ويمكن تبني نموذج قائم على تصنيف المخاطر، بحيث تخضع الأنشطة الطبية والميدانية والنقل والأنشطة مع الأطفال أو أصحاب الهمم لتغطية أعلى من الأنشطة المكتبية أو الثقافية منخفضة المخاطر.

كما ينبغي التمييز بين التعويض عن ضرر يصيب المتطوع نفسه وبين المسؤولية تجاه الغير. فقد يصاب المتطوع أثناء أداء المهمة بسبب عيب في المعدات أو تقصير في إجراءات السلامة، وهنا يكون محور الحماية هو جبر ضرره. وقد يتسبب المتطوع من ناحية أخرى في ضرر لأحد المستفيدين أو للغير، وهنا تظهر الحاجة إلى تأمين المسؤولية المدنية وتحديد من يتحمل العبء النهائي.

المطلب الرابع: حماية الخصوصية والسرية

قد يطلع المتطوع أثناء نشاطه على بيانات شخصية أو معلومات صحية أو أسرية أو تعليمية أو مالية أو أمنية. ولهذا أدرجت التنظيمات الإماراتية واجب السرية ضمن التزامات المتطوع. وتزداد هذه المسألة حساسية في التطوع المرتبط بالفئات الضعيفة أو الخدمات الاجتماعية أو الصحية أو التعليمية. وينبغي أن تتضمن اتفاقات التطوع تعليمات محددة بشأن الوصول إلى المعلومات واستخدامها وحفظها وعدم مشاركتها خارج نطاق المهمة.

ولا تقتصر الحماية على منع المتطوع من إفشاء البيانات؛ فالجهة المنظمة نفسها ملزمة بتطبيق مبدأ الحد الأدنى من الوصول إلى المعلومات، فلا يجوز إتاحة بيانات للمتطوع لا يحتاجها لتنفيذ المهمة. كما ينبغي إلغاء صلاحيات الوصول عند انتهاء الفرصة التطوعية، وإخضاع استخدام الأنظمة الإلكترونية لسجلات تدقيق مناسبة في الأنشطة الحساسة.

المطلب الخامس: حماية المتطوع من الاستغلال الوظيفي

من المخاطر التي قد تظهر في بعض البيئات تحويل التطوع إلى وسيلة للحصول على عمل منتظم دون مقابل. ولذلك يعد التمييز بين التطوع والعمل المأجور من وظائف تشريعات التطوع. وقد أكد قانون دبي حق المتطوع في ألا يكلف بالأعمال العادية والوظائف التنظيمية المعتادة للجهة المتطوع لديها بما يحول التطوع عملياً إلى بديل مجاني للوظيفة. وهذا الاتجاه مهم لحماية سوق العمل وحماية مفهوم التطوع نفسه.

وفي المملكة المتحدة، توضح الإرشادات الحكومية أن المتطوع لا يملك عقد عمل ولا يتمتع تلقائياً بذات حقوق العامل، وأن اتفاق التطوع يوضح عادة الإشراف والتدريب والتأمين والصحة والسلامة والمصروفات، دون أن يكون بالضرورة عقد عمل. ويؤكد هذا النموذج أهمية الفصل بين تنظيم التوقعات وبين إنشاء علاقة عمل غير مقصودة.

المبحث الثالث: المسؤولية القانونية الناشئة عن العمل التطوعي

المطلب الأول: مسؤولية المتطوع عن الخطأ

الأصل أن صفة المتطوع لا تمنح حصانة مطلقة من المسؤولية. فالمجتمع يحتاج إلى تشجيع التطوع، لكنه في الوقت نفسه يحتاج إلى حماية المستفيدين والغير من السلوك المتهور أو الخطأ الجسيم أو التصرف خارج نطاق التكليف. ومن ثم فإن النموذج المتوازن

هو الذي يحمي المتطوع حسن النية من المخاطر القانونية غير المناسبة، دون أن يعفي من السلوك الذي يخرج بوضوح عن حدود المهمة أو يتسم بالإهمال الجسيم.

ويقدم قانون دبي نموذجاً واضحاً نسبياً، إذ يقرر إعفاء المتطوع من المسؤولية المدنية والجزائية على نحو مماثل لموظفي الجهة المتطوع لديها، بشرط التسجيل، ووجود اتفاق تطوع صحيح، والحصول على تدريب مناسب، وعدم تجاوز نطاق التدريب، والعمل بحسن نية لتحقيق العمل المحدد، وعدم ارتكاب فعل من أفعال الإهمال أو الخطأ. ويلاحظ أن هذا الإعفاء مشروط وليس مطلقاً. وتثير عبارة «عدم ارتكاب أي فعل من أفعال الإهمال أو الخطأ» إشكالية تفسيرية، لأن كل مسؤولية تقصيرية تقريباً تقوم على خطأ بدرجة ما. فإذا فهم النص على نحو واسع جداً، فقد تضيق فاعلية الإعفاء. ولهذا قد يكون من الأنسب مستقبلاً التمييز تشريعياً بين الخطأ البسيط الذي يقع أثناء أداء مهمة مأذون بها وبحسن نية، وبين الخطأ الجسيم أو السلوك المتعمد أو التصرف خارج حدود التكليف.

المطلب الثاني: مسؤولية الجهة المنظمة تجاه الغير

نص قانون دبي صراحة على مسؤولية الجهة المتطوع لديها تجاه الغير عن نتائج العمل التطوعي الذي يؤديه المتطوع. وتكمن أهمية هذا النص في أنه يوفر للمضروور جهة مؤسسية يمكن الرجوع إليها، ويجنب تحميل المتطوع الفرد مخاطر مالية كبيرة لمجرد مشاركته في خدمة مجتمعية. كما يدفع الجهة إلى تحسين الاختيار والتدريب والإشراف والتأمين. ويمكن تبرير هذه المسؤولية قانونياً بعدة اعتبارات: الجهة هي التي صممت الفرصة التطوعية وحددت المهمة، وهي الأكثر قدرة على تقييم المخاطر وتوزيعها وتأمينها، كما أنها المستفيد المؤسسي من النشاط. ومن منظور اقتصادي وقانوني، فإن وضع الجزء الأكبر من مخاطر النشاط على الجهة المنظمة يكون أكثر كفاءة من توزيعه على أفراد متطوعين قد لا يملكون القدرة على التأمين الشخصي.

ومع ذلك، ينبغي ألا يتحول تحمل الجهة للمسؤولية إلى حماية لسلوك متعمد أو احتيالي أو منفصل كلياً عن المهمة. ولذلك يفضل أن يحدد التشريع حدود رجوع الجهة على المتطوع في حالات محددة، مثل العمد أو الخطأ الجسيم أو الاستخدام الشخصي للمعلومات أو الممتلكات أو تجاوز الصلاحيات بصورة واضحة.

المطلب الثالث: مسؤولية الجهة تجاه المتطوع

لا تقتصر مسؤولية الجهة المنظمة على الأضرار التي تصيب الغير؛ فقد تكون مسؤولية تجاه المتطوع نفسه إذا كان الضرر نتيجة إخلالها بالتدريب أو السلامة أو توفير المعدات أو الإفصاح عن طبيعة الخطر. وقد أشار قانون دبي إلى تحمل الجهة تكاليف العلاج وجبر الضرر في حالات ترتبط بخطئها. وهذه القاعدة تعكس مبدأ مهماً: من يستعين بجهد المتطوع لا يجوز أن ينقل إليه مخاطر النشاط دون تدابير حماية معقولة.

ومن الناحية التطبيقية، ينبغي أن تتضمن أنظمة الجهات المنظمة إجراءات واضحة للإبلاغ عن الحوادث والإصابات، وتوثيق الواقعة، وتقديم العلاج، وإخطار شركة التأمين عند الاقتضاء، والتحقيق في السبب الجذري للحدث لمنع تكراره. فالحماية القانونية الفعالة لا تنفصل عن نظام إدارة المخاطر المؤسسية.

المطلب الرابع: التطوع التخصصي ومسؤولية المهني

التطوع التخصصي يفرض مستوى أعلى من العناية، لأن المتطوع يمارس نشاطاً يرتبط بمهنة أو مهارة تحتاج إلى ترخيص، كالممارسة الطبية أو الاستشارات القانونية أو بعض الأنشطة الهندسية والتقنية. وقد اشترط قانون دبي استيفاء شروط مزاوله المهنة والحصول على التصاريح اللازمة. ويعني ذلك أن صفة التطوع لا تلغي المعايير المهنية الواجبة.

فإذا تطوع طبيب في حملة صحية، يبقى خاضعاً للمعايير المهنية الأساسية المتعلقة بسلامة المريض ونطاق الترخيص. وإذا تطوع مختص تقني في أنظمة حساسة، ينبغي أن يلتزم بحدود النفاذ الممنوح له وبضوابط الأمن السيبراني. ويؤكد ذلك أن الحماية القانونية للمتطوع ليست دعوة إلى تخفيض معايير العناية، وإنما إلى توزيع عادل للمخاطر مع الحفاظ على جودة الخدمة.

المبحث الرابع: المقارنة بين التنظيم الاتحادي ودبي وأبوظبي

المطلب الأول: نقاط الالتقاء

تتفق المستويات التنظيمية الإماراتية على أن التطوع نشاط اختياري يهدف إلى منفعة الغير دون مقابل مادي أو وظيفي. كما تتفق على أهمية التسجيل والتنظيم والرقابة، وعلى خضوع التطوع للتخصيص لضوابط المهنة، وعلى ضرورة تحديد حقوق المتطوع والتزاماته.

كما يظهر اتفاق واضح على أن حماية المتطوع تبدأ من البيئة التنظيمية الآمنة. فالقانون الاتحادي ولائحته يقدمان مظلة العامة ودبي تترجم الحماية إلى التزامات تفصيلية تتعلق بالتأمين والتدريب والسلامة والاتفاق، بينما تركز سياسة أبوظبي على بيئة آمنة واحترافية تحمي الصحة والسلامة والخصوصية.

المطلب الثاني: نقاط الاختلاف

الاختلاف الأهم يتمثل في مستوى التفصيل. فتتظيم دبي يقرر بنصوص واضحة التأمين، ومحتوى اتفاق التطوع، والإعفاء المشروط من المسؤولية، ومسؤولية الجهة تجاه الغير. بينما يوفر التنظيم الاتحادي إطاراً أشمل من حيث النطاق الجغرافي والفئات والأدوار، لكنه أقل تفصيلاً في بعض مسائل المسؤولية المدنية. أما أبوظبي فتستخدم أداة السياسة التنظيمية لتطوير الممارسات والمعايير دون إنشاء قانون محلي مماثل في هيكله لقانون دبي.

ولا يعني هذا الاختلاف بالضرورة وجود تعارض؛ فقد يكون نتيجة لطبيعة توزيع الاختصاصات ومرونة السلطات المحلية في تطوير نظم أكثر تفصيلاً. لكن من منظور حماية المتطوع على مستوى الدولة، يظل من المفيد أن يتوافر حد أدنى اتحادي موحد في المسائل الجوهرية، خصوصاً التأمين والمسؤولية وتسوية المنازعات.

المطلب الثالث: تقييم مستوى الحماية

يمكن تقييم النموذج الإماراتي بأنه نموذج متقدم من حيث وجود قانون اتحادي وتنظيمات محلية ومؤسسات ومنصات رسمية وتؤكد بوابة برنامج متطوعي الأمم المتحدة أن وجود تشريع للتطوع يمثل إحدى الأدوات الأساسية لتحديد الحقوق والواجبات وإزالة العوائق القانونية أمام المشاركة. كما أن تحديث سياسة أبوظبي وتطوير قواعد السلوك يدل على انتقال التنظيم من مرحلة وضع الإطار إلى مرحلة تحسين الجودة المهنية.

غير أن معيار التقدم التشريعي لا يقاس بكثرة النصوص وحدها، بل بوضوح النتائج عند وقوع الحوادث. وفي هذه النقطة تبدو الحاجة أكبر إلى توحيد الأسئلة الأساسية: من يدفع تكاليف إصابة المتطوع؟ ما الحد الأدنى للتأمين؟ متى يسأل المتطوع شخصياً؟ من يتحمل تعويض الغير؟ ما أثر غياب التسجيل أو انتهاء التصريح؟ وكيف تسوى المنازعات بسرعة ومن دون تكاليف مرتفعة؟

المبحث الخامس: الدراسة المقارنة المحدودة

المطلب الأول: نموذج قانون حماية المتطوعين في الولايات المتحدة

صدر في الولايات المتحدة قانون حماية المتطوعين لسنة 1997 بهدف دعم استمرار البرامج التي تعتمد على جهود المتطوعين من خلال إصلاح قواعد المسؤولية وتوفير حماية معينة للمتطوعين العاملين لدى الجهات غير الربحية والجهات الحكومية. ويعكس القانون فكرة تشريعية مهمة مفادها أن الخوف من المسؤولية يمكن أن يكون عائقاً أمام التطوع، وأن تخفيف هذه المخاطر ضمن حدود وشروط - يخدم المصلحة العامة.

وتكمن فائدة هذا النموذج بالنسبة للدراسة الإماراتية في تأكيد مبدأ الحماية المشروطة لا الحصانة المطلقة. فالقوانين المقارنة تميل إلى حماية المتطوع حين يعمل ضمن نطاق مسؤولياته وبحسن نية ومع استيفاء التراخيص المطلوبة، لكنها تستثني عادة السلوك المتعمد أو الإهمال الجسيم أو بعض المخالفات الخطيرة. وهذه الفلسفة قريبة من الاتجاه الذي اتخذه قانون دبي، وإن اختلفت الصياغات والتفاصيل.

المطلب الثاني: النموذج البريطاني

توضح الإرشادات الحكومية البريطانية أن المتطوع لا يكون عادة عاملاً ولا يملك عقد عمل، لكنه يحصل غالباً على اتفاق تطوع يوضح مستوى الإشراف والدعم والتدريب والتأمين والصحة والسلامة والمصروفات. ويكشف هذا النموذج عن أهمية إدارة التوقعات وتحديد الأدوار، حتى في نظام لا يجعل اتفاق التطوع عقد عمل. ويستفاد من ذلك أن تنظيم العلاقة كتابية لا يعني تحويلها إلى علاقة عمل، بل قد يكون وسيلة لحماية الطرفين. ومن ثم فإن توحيد الحد الأدنى لمحتوى اتفاق التطوع في الإمارات يمكن أن يعزز اليقين القانوني ويقلل المنازعات، بشرط أن ينص بوضوح على عدم إنشاء علاقة عمل متى كان ذلك متفقاً مع حقيقة العلاقة والقانون.

المطلب الثالث: الدروس المقارنة

- الحماية القانونية الأكثر فاعلية هي الحماية المشروطة بحسن النية والالتزام بنطاق المهمة والتدريب.
- التأمين المؤسسي أكثر كفاءة من تحميل المتطوع مخاطر المسؤولية منفرداً.
- ينبغي التمييز بين الخطأ البسيط والخطأ الجسيم والسلوك العمدي.
- اتفاق التطوع أداة للوضوح وإدارة المخاطر ولا يلزم أن يتحول إلى عقد عمل.
- تسوية المنازعات البسيطة عبر آلية إدارية أو شبه قضائية متخصصة قد تكون أكثر ملاءمة من اللجوء المباشر إلى القضاء.

المبحث السادس: الإشكالات التطبيقية

المطلب الأول: غياب التوحيد الكامل لمعيار التأمين

أحد أهم الإشكالات العملية هو تفاوت مستوى التفصيل في التأمين. فوجود التزام محلي واضح في دبي لا يعني بالضرورة أن كل فرصة تطوعية في الدولة تخضع بذات الدرجة من التغطية، ومن الأفضل أن توضع معايير اتحادية لتصنيف الفرص حسب مستوى الخطر، مع تحديد الحد الأدنى لنوع التغطية في كل فئة، ويمكن أن تشمل الفئة الأعلى الأعمال الطبية والميدانية والنقل والإنقاذ والأنشطة مع الفئات الضعيفة، بينما تخضع الأنشطة المكتبية والتعليمية منخفضة المخاطر لمتطلبات أخف.

المطلب الثاني: معيار الخطأ الذي يحرم المتطوع من الحماية

تحتاج النصوص إلى معيار أكثر تحديداً للخطأ الذي يؤدي إلى فقدان الإعفاء، فربط الحماية بانعدام أي إهمال قد يضيق نطاقها بينما ربطها فقط بالعمد قد يوسعها أكثر من اللازم، والحل المتوازن هو التمييز بين الخطأ البسيط أثناء تنفيذ المهمة، والخطأ الجسيم، والسلوك العمدي، والتصرف خارج نطاق التكليف. ويمكن الاستفادة من النماذج المقارنة التي تحمي المتطوع من المسؤولية عن الإهمال العادي متى كان يعمل في حدود المهمة وبحسن نية، مع استبعاد العمد والخطأ الجسيم.

المطلب الثالث: المنازعات

قد تنشأ منازعات بشأن الساعات أو المصروفات أو الضرر أو نطاق التكليف أو السرية أو إنهاء اتفاق التطوع، وقد أنشأ قانون دبي لجنة لشؤون المتطوعين للنظر في الشكاوى والمنازعات المتعلقة باتفاقات التطوع، ويمكن دراسة تعميم فكرة آلية متخصصة أو منصة موحدة للشكاوى والتسوية المبكرة، مع عدم الإخلال بالاختصاص القضائي، ويتميز هذا الحل بأنه يحقق السرعة ويقلل تكاليف النزاع ويحافظ على العلاقة المجتمعية التي يقوم عليها التطوع.

المطلب الرابع: المتطوع القاصر

تسمح التشريعات بالتطوع لمن هم دون الثامنة عشرة وفق شروط وموافقة ولي الأمر. وهذه الفئة تستحق حماية إضافية تتعلق بطبيعة الأنشطة، وعدد الساعات، وملاءمة البيئة، والإشراف، والتصوير والنشر، وجمع البيانات، والنقل. ويستحسن وضع معايير أكثر تفصيلاً للفرص الملائمة للقاصرين وتحديد الأنشطة المحظورة أو عالية الخطورة، مع إلزام الجهة المنظمة بإجراء تقييم حماية للطفل في الأنشطة التي تتطلب التعامل المباشر مع الجمهور أو الحركة الميدانية.

المطلب الخامس: التطوع الرقمي والذكاء الاصطناعي

مع توسع التطوع الرقمي، قد يؤدي المتطوع مهاماً تتعلق بإدارة المنصات أو تحليل البيانات أو تصميم المحتوى أو استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي. وتفتح هذه الأنشطة أسئلة جديدة حول حقوق الملكية الفكرية، ودقة المخرجات، ومسؤولية القرارات المبنية على أدوات آلية، وحماية البيانات، ومن ثم ينبغي أن تتطور اتفاقات التطوع لتشمل قواعد صريحة لاستخدام التقنيات والبيانات والنماذج الذكية في الفرص التي تتطلب ذلك، وتحدد من يملك المخرجات ومن يتحمل مراجعتها قبل استخدامها.

المطلب السادس: التطوع أثناء الأزمات والكوارث

يتميز التطوع أثناء الأزمات والكوارث بارتفاع مستوى المخاطر والحاجة إلى سرعة الاستجابة، وهو ما قد يخلق توتراً بين متطلبات الترخيص والإجراءات العادية وبين الحاجة الميدانية الملحة، ومن ثم فإن التنظيم الأمثل ينبغي أن يتضمن مسارات طوارئ محددة مسبقاً تسمح بتعبئة المتطوعين المؤهلين بسرعة، مع المحافظة على الحد الأدنى من التحقق والتدريب والسلامة والتأمين، ويجب كذلك التمييز بين المتطوع العام والمتطوع التخصصي الذي يقدم خدمة صحية أو هندسية أو تقنية تحتاج إلى ترخيص مهني.

المطلب السابع: توثيق الساعات والأعمال

يعد توثيق ساعات التطوع ونوع المهام التي قام بها المتطوع مسألة تتجاوز الجانب التحفيزي. فالسجل قد يصبح دليلاً مهماً عند النزاع حول نطاق التكلفة أو وقت وقوع الحادث أو صفة المتطوع. ولهذا فإن الأنظمة الرقمية الرسمية لتسجيل الفرص والساعات تعزز الحماية القانونية وتقلل النزاعات، ويستحسن أن تتضمن سجلات الفرص وصفاً موجزاً للمهمة ومستوى الخطر والتدريب المطلوب والجهة المشرفة، مع المحافظة على قواعد حماية البيانات.

النتائج

1. أن دولة الإمارات تمتلك إطاراً تشريعياً ومؤسسياً واضحاً لتنظيم العمل التطوعي، يتأسس على القانون الاتحادي رقم لسنة 2018 ولائحته التنفيذية، إلى جانب تنظيمات محلية داعمة (13).
2. أن المركز القانوني للمتطوع ذو طبيعة خاصة؛ فهو ليس عاملاً في الأصل ولا يتقاضى أجراً، لكنه يدخل في علاقة قانونية منظمة تنشئ حقوقاً والتزامات.
3. أن تنظيم دبي يقدم نموذجاً أكثر تفصيلاً في الحماية المباشرة للمتطوع، خصوصاً في التدريب والسلامة والتأمين واتفاق التطوع والإعفاء من المسؤولية، و أن النص على مسؤولية الجهة المنظمة تجاه الغير في قانون دبي يعزز حماية المضرور والمتطوع في آن واحد، وينقل إدارة الخطر إلى الجهة الأكثر قدرة على التأمين والإشراف.
4. أن سياسة أبوظبي تؤكد على البيئة الآمنة والتدريب والخصوصية والترخيص، وتكشف عن توجه تنظيمي يعتمد الحوكمة والوقاية كجزء من الحماية القانونية، ويوجد تفاوت في مستوى التفصيل بين الإطار الاتحادي والمحلي لا يمثل بالضرورة تعارضاً، لكنه يبرر دراسة وضع حد أدنى اتحادي موحد لمسائل الحماية الجوهرية.
5. أن معيار الخطأ الذي يفقد المتطوع الحماية يحتاج إلى صياغة دقيقة تميز بين الخطأ البسيط والخطأ الجسيم والعمد والتجاوز الواضح لنطاق المهمة.

6. أن التأمين يجب أن يرتبط بدرجة الخطر، وأن الأنشطة التخصصية والميدانية ومع الفئات الضعيفة تحتاج إلى متطلبات أعلى، وأن اتفاق التطوع يمثل أداة مركزية في إدارة المخاطر، ويجب أن يتضمن وصف المهمة والمدة والساعات والتدريب والمخاطر والتأمين والسرية والإبلاغ عن الحوادث.

7. التوصيات

1. إضافة فصل أكثر تفصيلاً إلى الإطار الاتحادي يحدد قواعد المسؤولية المدنية الناشئة عن العمل التطوعي، و معيار اتحادي موحد للتأمين على المتطوعين وفق تصنيف المخاطر، مع تحديد حد أدنى للتغطية في الأنشطة عالية الخطورة.

2. النص بصورة أوضح على التمييز بين الخطأ البسيط والخطأ الجسيم والسلوك العمدي عند تحديد نطاق حماية المتطوع، واعتماد إقرار مبدأ أن الجهة المنظمة تتحمل في الأصل المسؤولية تجاه الغير عن الأعمال التي يؤديها المتطوع داخل نطاق المهمة، مع حق الرجوع في حالات العمد أو الخطأ الجسيم وفق ضوابط محددة.

3. وضع قواعد خاصة بالمتطوعين القاصرين تشمل الأنشطة المسموحة، والإشراف، والنقل، والتصوير، وساعات التطوع وحماية البيانات.

4. إلزام الجهات في الفرص التخصصية بإجراء تقييم للمخاطر وتوثيق التدريب ونطاق الصلاحيات قبل بدء المهمة.

5. إضافة ضوابط للتطوع الرقمي واستخدام الذكاء الاصطناعي تناول حماية البيانات والملكية الفكرية ودقة المخرجات وحدود الاعتماد على الأنظمة الآلية.

الخاتمة

يكشف تنظيم العمل التطوعي في دولة الإمارات عن تحول مهم من التعامل مع التطوع بوصفه ممارسة اجتماعية محدودة فقط إلى اعتباره نشاطاً مجتمعياً منظماً يحتاج إلى قواعد مهنية وقانونية واضحة، وقد وفر القانون الاتحادي الأساس العام، بينما قدمت دبي نموذجاً تفصيلياً في المسؤولية والتأمين واتفاق التطوع، وطورت أبوظبي سياسة تركز على البيئة الآمنة والحوكمة والتدريب والخصوصية، ويظهر من التحليل أن المرحلة التالية من التطوير لا تتطلب بالضرورة إعادة بناء المنظومة، بل توحيد الحد الأدنى من الحماية وتعزيز وضوح المسؤولية في المسائل التي تظهر عند وقوع الضرر.

إن حماية المتطوع ليست امتيازاً شخصياً، بل وسيلة لحماية منظومة التطوع ذاتها، فالمتطوع الذي يعلم حدود واجباته، ويتلقى تدريباً مناسباً، ويعمل تحت إشراف واضح، ويتمتع بتغطية تأمينية عادلة، سيكون أكثر استعداداً للمشاركة وأكثر قدرة على تقديم خدمة آمنة، وفي المقابل، فإن وضوح حدود الحماية يحفظ حقوق المستفيدين والغير ويمنع إساءة استخدام صفة التطوع كوسيلة للهروب من المسؤولية.

وعليه، فإن الاتجاه الأنسب هو تطوير نموذج إماراتي موحد يقوم على (الحماية المشروطة والمسؤولية المؤسسية وإدارة المخاطر)، بحيث يحى المتطوع حسن النية داخل نطاق التكليف، وتتحمل الجهة المنظمة المسؤولية المؤسسية في الحدود المناسبة، وتبقى المساءلة قائمة تجاه السلوك العمدي أو الجسيم. ومن شأن هذا النموذج أن يعزز الثقة في العمل التطوعي ويدعم استدامته واتساعه في مختلف مجالات الحياة المجتمعية.

المراجع ❖

1. دولة الإمارات العربية المتحدة، القانون الاتحادي رقم 13 (لسنة 2018 في شأن العمل التطوعي :بوابة تشريعات الإمارات العربية المتحدة <https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/1179>
2. مجلس الوزراء، قرار رقم 70 (لسنة 2020 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم 13 (لسنة 2018 في شأن العمل التطوعي <https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/1472>
3. حكومة دبي، القانون رقم 5 (لسنة 2018 بشأن تنظيم العمل التطوعي في إمارة دبي، اللجنة العليا :للتشريعات في إمارة دبي <https://dlp.dubai.gov.ae/Legislation%20Ar%20Reference/2018/>
4. هيئة تنمية المجتمع في دبي، القرار الإداري رقم 5 (لسنة 2019 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم العمل التطوعي.
5. دائرة تنمية المجتمع - أبوظبي، سياسة العمل التطوعي في إمارة أبوظبي، النسخة المحدثه 2025 <https://www.addcd.gov.ae/>
6. دائرة تنمية المجتمع - أبوظبي، القوانين والتشريعات والأدلة الإرشادية ذات الصلة بخدمات العمل التطوعي.
7. سلمان، منى جواد (2023)، «تحليل سياسة التطوع والعمل الإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة ودوره في تعزيز التنمية المستدامة»، المجلة العربية 10.21608/aja.2021.56833.1033 DOI: 10.21608/aja.2021.56833.1033، للإدارة، مج 43، ع 2، ص 303-312.
8. United Nations Volunteers, Knowledge Portal on Volunteerism, United Arab Emirates country profile and Laws, Policies and Schemes on Volunteering: <https://knowledge.unv.org/>
9. United States, Volunteer Protection Act of 1997, Public Law 105-19, U.S. Government Publishing Office: <https://www.govinfo.gov/app/details/PLAW-105publ19>
10. United Kingdom Government, Volunteer opportunities, rights and expenses: Volunteers' rights, GOV.UK: <https://www.gov.uk/volunteering/volunteers-rights>

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقي

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن
جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحاكاة المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقضا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبحاث العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعتماد مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في ذلك رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والنهات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية



Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسطات لأجل دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : أمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداغ : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب



الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام

د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص

د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص

د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام

د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية

د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام

د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص

ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير

ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق و جدة

ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي

ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات

ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية

د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص

ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير

ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص

ذ. حلومي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه

ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. مصطفى رمضان عبد القادر

مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري - ممثل المجلة في العراق

ذ. عادل عبد الله عزيز

مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية الادارية الموصل العراق

ذ. باسل علي عباس

أستاذ بجامعة القادسية - العراق

د. محمد حمدي عبد العليم علا -

كلية الحقوق جامعة طنطا مصر

د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية

د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق

د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -

د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية و السياسية

د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق

د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص

د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص

د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق

ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص

د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص

د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص

ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص

ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط

ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص

د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص

ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام

د. هودي لمخالل : دكتورة في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام

د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب

د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص

د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص

د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص

د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص

د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص

د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -

رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية

د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -

ممثل المجلة في موريتانيا

د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص

د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص

د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات
و الابحاث في مختلف فروع القانون

28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد اللجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
• محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث أكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
• محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23
1241	الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقييد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhanman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Ain Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمجاني والمباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع